



الخيارات المتاحة أمام العراق لتعزيز إيراداته النفطية

م. د. معن عبود علي

كلية الزراعة/جامعة البصرة

م. د. محمد غالي راهي

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص:

يهدف البحث الى تحديد السبل التي يتم من خلالها تعظيم الإيرادات النفطية في العراق، من خلال دراسة وتحليل طبيعة هذه الإيرادات وأهميتها والمخاطر التي تحيط بها، في ظل الامكانيات النفطية التي يمتلكها والظروف الاستثنائية التي يعيشها، وبدراسة والتحليل الاسواق التي يصدر اليها وتحديد الالهم منها. للوصول الى افضل السبل من اجل زيادة الإيرادات النفطية التي تعتمد عليها الدولة بشكل كامل. وقد خلص البحث الى ان صادرات النفط الخام السبيل الايسر للعراق من اجل زيادة الإيرادات النفطية. وان كان هذا لا يتنافى مع الاهتمام بصناعات اخرى تستخدم النفط او منتجاته كمدخلات. وكذلك اقامة صناعة تكريرية للاستخدام المحلي.

The available options for Iraq to maximize oil revenues

Abstract:

The aim of the research to identify ways in which to maximize oil revenues in Iraq, through the study and analysis of the nature of this income and its relevance and risks that surround it, in the oil, which is owned by special circumstances experienced by the market, and to study and analysis to determine the most important of them. To reach the best ways for increasing oil revenues, which depend on the State in full. The research concluded that the exports of crude oil the way left Iraq for increasing oil revenues.



مقدمة:

يعرف العراق بأنه دولة ريعية تعتمد على النفط الخام في إيراداتها، إذ تشكل إيرادات النفط الخام 95% من مجموع إيرادات الدولة. ولذلك فإيرادات النفط تعد بحق العمود الفقري للاقتصاد العراقي. فالدولة العراقية تعتمد على هذه الإيرادات بتغطية انفاقها بشقيه الاستثماري والاستهلاك، بالاختصاص والعراق بلد يعتمد التوظيف فيه على القطاع العام بنسبة 50% تقريباً، وهي النسبة الأكبر على مستوى العالم.

بالمقابل يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة يمكنها سد الكثير من احتياجاته المالية، ولكن هذا الأمر يواجه تحديات كبيرة، من أهمها خطر تذبذب الأسعار العالمية للنفط الخام، وانخفاض نسبة نمو الطلب العالمي على النفط، وزيادة عرضه من مصادر غير تقليدية من أهمها النفط الصخري. كل هذا جعل العراق أمام تحدي تعزيز إيراداته النفطية في ظل هذه الظروف، التي أضيف إلى ظروفه الاستثنائية الخاصة المتمثلة بعدم الاستقرار الأمني والسياسي، والفساد المالي والإداري، وهي مؤشرات سلبية جداً على الاقتصاد.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بمعاناة العراق من تذبذب إيرادات ثروته النفطية المؤثرة بشكل كبير على الموازنة العامة والانفاق الحكومي، وما تخلقه من تداعيات وأزمات متكررة على واقعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث في تحديد السبل اللازمة لتعزيز إيرادات الثروة النفطية التي تعد العمود الفقري للاقتصاد العراقي.

أهداف البحث

1. تحديد الثروة النفطية في العراق كريع وتداعيات ذلك.
2. توضيح المفارقة بين الامكانات النفطية والصناعة النفطية في العراق.
3. تحديد الدول الأهم في اتجاهات الصادرات العراقية.
4. تحديد السبل التي يتم من خلالها تعزيز الإيرادات النفطية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

(أن العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة وأن عليه الاستفادة من هذه الثروة من أجل بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وأن أفضل السبل لزيادة إيرادات هذه الثروة هي التوسع في إنتاج تصدير النفط الخام).

هيكلة البحث

ضمن ما تعكسه فرضية البحث والاهداف المطلوب تحقيقها فإن هيكلة البحث كانت كآلاتي:

المقدمة

المحور الاول: ادارة الثروة النفطية العراقية وتحدياتها



المطلب الاول: إيرادات الثروة النفطية

المطلب الثاني: ادارة الثروة النفطية

المطلب الثالث: خطر سعر النفط

المحور الثاني: الموقع العالمي لصادرات النفط العراقية وسبل زيادة الإيرادات النفطية

المطلب الاول: الاتجاهات الاله للطلب العالمي على النفط

المطلب الثاني: اتجاهات الصادرات النفطية العراقية

المطلب الثالث: سبل زيادة حجم الإيرادات النفطية

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المحور الأول: الثروة النفطية وتحدياتها

المطلب الاول: إيرادات الثروة النفطية

إيرادات ثروة النفط هي مجموع الاموال التي تجنيها الدولة من صناعة النفط الاستخراجية او التكريرية، وتختلف الحكومات في اسلوب استغلال هذه الثروة بين تملك كامل او المشاركة مع القطاع الخاص او اناطته كليا بالقطاع الخاص المحلي او الاجنبي.

ويجب ان توجه هذه الإيرادات الى في اوجه الانفاق التي تخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني.

وتوصف إيرادات ثروة النفط باعتبارها إيرادات طبيعية بانها ريع، لانها دخل تم الحصول عليه من الموارد الطبيعية، ولا يدل الريع بحد ذاته على خلل اقتصادي في الدولة، بل على العكس من ذلك هو امتياز لها، والذي يعد خلا اقتصاديا هو ان تكون الدولة ريعية. فالمشكلة اذن تتجسد في الالهية النسبية التي يمثلها هذا الريع بالمقارنة مع بقية مصادر الإيرادات الاخرى.

ويشير مفهوم الدولة الريعية الى سلوك اجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج دون ان تكون لها مساهمة او مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج¹. كما ان نتيجة الدولة الريعية ستظهر في تشويه النظام الاقتصادي وعلاقته بالمجتمع والدولة اضافة الى الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني وفي توزيع الثروة والسلطة داخل المجتمع.

ان الاثر الاول المترب على الارتفاع الكبير في إيرادات الثروة النفطية هو ارتفاع الانفاق الحكومي الذي يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي نحو الاعلى باتجاه اليمين، ومن ثم ارتفاع نقطة التوازن الى الاعلى (بافتراض ثبات العرض الكلي)، وهو الحاصل في العراق. وبالطبع ووفقا للنظرية الاقتصادية في التوازن الكلي²، فان ذلك سيقود آليا الى ارتفاع الطلب على النقود، وبالتالي ارتفاع نقطة التوازن التي يمثلها سعر الفائدة.

ان ارتفاع سعر الفائدة سيلقي باثره على حجم الاستثمارات لدى القطاع الخاص، اذ من المعروف اقتصاديا ان لسعر الفائدة علاقة عكسية مع الاستثمار. ولهذا فنتيجة التوازنات الاقتصادية ستظهر في



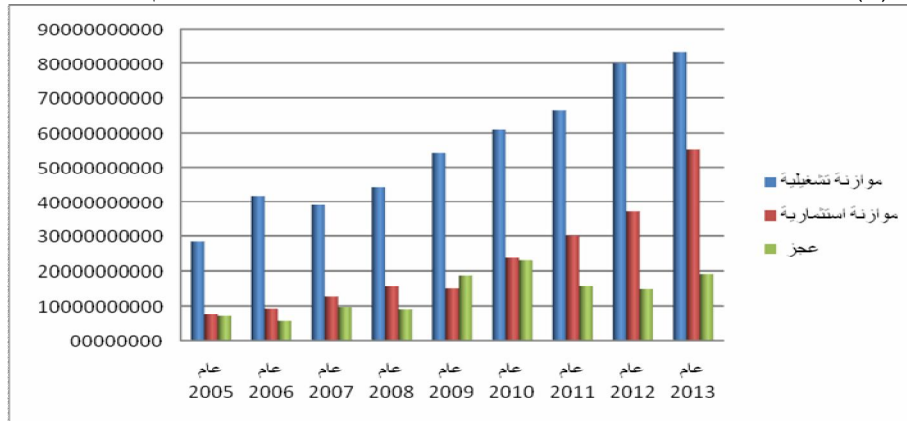
تراجع الاستثمارات في القطاع الخاص نتيجة زيادة الانفاق الحكومي المتتالية من الزيادة في إيرادات ثروة النفط.

وهذا ما حصل فعلا في الاقتصاد العراقي في السنوات السابقة والتي ارتفعت فيها اسعار النفط بشكل غير متوقع، فزدادت إيرادات العراق النفطية بشكل كبير، وقد استخدمت هذه الزيادة من خلال التوسع بالانفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والاستثماري، وعلى اثر ذلك ازداد الطلب على النقود، فعمد البنك المركزي الى رفع سعر الفائدة للحد من التضخم السائد في الاقتصاد، وكان هذا احد الاسباب الرئيسية التي حجت دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري.

ان التحدي الاكبر الذي تواجهه الدولة الريعية هو الاسلوب الذي ستختاره في ادارة ريعها، إذ يجب ان يكون هذا الاسلوب استراتيجي بعيد الامد يهتم بكيفية تخصيص وادارة العوائد النفطية للأجيال القادمة، كما يجب ان يتضمن هذا الاسلوب عدالة في التوزيع بين الاجيال وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذا الاساس فان ما يوقع الدولة الريعية في المطبات الاقتصادية والتشوّهات الهيكلية هو العمل بالاسلوب الارتجالي غير المخطط في ادارة عوائدها الريعية، كما في حالة ادارة إيرادات النفط في العراق. ولهذه التشوّهات عدة مظاهر اهمها:

1. استثناء الانفاق الاستهلاكي على حساب، والانفاق الاستثماري. فعلى الرغم من ان الموازنات العامة للعراق للمدة (2005 - 2013) كانت مرتفعة نسبيا مقارنة بقيمتها قبل هذه المدة. والسبب هو ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الكميات المنتجة من النفط الخام. ولكن المفارقة التي تبين سوء ادارة الإيرادات النفطية هي ارتفاع الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية وكما يظهر في الشكل رقم (1) الاتي:

الشكل (1) الموازنات الاستثمارية والتشغيلية وعجز الموازنات العراقية للأعوام 2005 - 2013



المصدر: من عمل الباحث استنادا إلى بيانات الموازنات العراقية للأعوام 2005 - 2013.

2. تعميق الاختلالات الهيكلية من خلال زيادة نسبة اسهام الصناعة الاستخراجية (عمليات انتاج النفط الخام)، في الناتج المحلي الاجمالي، مع تراجع اسهام القطاعات الاخرى كالصناعة والزراعة والخدمات. ويوضح الجدول رقم (1) الاختلالات الهيكلية في العراق للمدة (2003 - 2013)



جدول رقم (1) مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي %		النشاط الاقتصادي
2013	2003	
4,52	16,3	الزراعة
49,04	51	التعدين والمقالع (يشمل استخراج النفط والمعادن الأخرى)
1,79	4,3	الصناعات التحويلية
1,37	0,7	الكهرباء والماء
7,71	1,9	البناء والتشييد
4,85	3,3	النقل والمواصلات
6,68	3,3	تجارة الجملة والمفرد
8,96	4,2	المال والتأمين والعقار (يشمل قطاع المصارف والتأمين وملكية دور السكن)
15,09	15	خدمات عامة وشخصية
100	100	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء

فقد انخفض اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 75% تقريبا في عام 2013 مقارنة باسهامه في عام 2003، بينما يسهم قطاع التعدين والذي يمثل النفط الخام الأساس فيه يكاد يشكل 50% من الناتج المحلي الإجمالي. اما حجم اسهام قطاع الخدمات العامة والشخصية تقريبا يساوي مرتين ونصف حجم اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013. كذلك فإن نسبة اسهام قطاع الصناعات التحويلية انخفض من عام 2003 إلى عام 2013 لتشكل نسبة ضئيلة تساوي 1,79% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013.

3. استثناء الفساد المالي والاداري الذي سيجعل القطاع الخاص عالة على القطاع العام، من خلال تحويل المنافع الى القطاع الخاص بعمليات غسيل الاموال. تقول منظمة الشفافية، إن "تدفق أموال إعادة الإعمار الضخمة بعد العام 2003 طغت على إمكانيات القطاع العام الضعيفة وغير المنظمة في المراقبة"، مضيفة أن هناك "إجماعا واسعا على أن الفساد منتشر في العراق وأنه يشكل تهديداً أمام جهود بناء الدولة، فكان الإرهاب الثاني في البلاد". على ضوء ذلك ما يزال "العراق وبشكل متكرر يحتل مراتب هابطة في أغلب مؤشرات الفساد الدولية، ففي العام 2012 احتل العراق بحسب تقرير مؤشر الفساد CPI المرتبة 169 كأكثر البلدان فساداً من بين 175 دولة، مع احرازها 18 نقطة من معدل 100 نقطة"، وهذه "المؤشرات تدل على أن العراق يقع في ذيل قائمة أضعف الدول إدارة لملف مكافحة الفساد" استنادا لتقرير البنك الدولي لعام 2011 لمؤشرات قوة إدارة الدول في العالم³.

4. زيادة الاعتماد على القطاع العام في التوظيف، إذ ان تكريس إيرادات الثروة النفطية لتوفير الوظائف نتيجة المطالب الشعبية والارضاء السياسي للطبقات الاجتماعية سوف يستنزف الميزانية أكثر وأكثر بالاختصاص مع عدم مرونة تخفيض او تجميد بالرواتب حسب قانون الخدمة المدنية⁴. فقد تضاعف حجم التوظيف في القطاع العام بعد عام 2003، الى 28% من اجمالي الوظائف وازداد الى 43% في عام 2008. واصبحت نسبة التوظيف في القطاع العام العراقي الى مجموع الوظائف الاعلى في العالم⁵.



المطلب الثاني: إدارة الثروة النفطية

يملك العراق امكانات نفطية هائلة، ولكن الجزء الاكبر من هذه الامكانات مؤشر كاحتياطي وليس كإنتاج، إذ ان الانتاج النفطي العراقي لا يتلاءم مع هذه الامكانات، وبكل تأكيد فقد انجر هذا الامر الى انخفاض في مستوى الصادرات النفطية بالنسبة للامكانات النفطية المتوفرة لدى العراق. ويوضح الجدول رقم (2)، بعض المؤشرات المهمة التي تبين المفارقة بين حجم الاحتياطي النفطي العراقي الكبير وحجم كل من الانتاج النفطي والصادرات والطاقة التكريرية القائمة وصادرات المشتقات النفطية للمدة (2010-2014).

الجدول (2): بعض المؤشرات المهم للصناعة النفطية في العراق للمدة (2010-2014)

السنة	المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014
الاحتياطي المؤكد مليار برميل في نهاية السنة		142.3	141.4	141.4	145	145
انتاج النفط الخام مليون برميل/ اليوم		2.358	2.558	2.927.5	3.3	3.4
الطاقات التكريرية القائمة مليون برميل/ اليوم		0.818	0.820	0.830	غير متوفر	غير متوفر
اجمالي انتاج المشتقات النفطية مليون برميل / اليوم		0.509.5	0.552.3	0.579.9	غير متوفر	غير متوفر
صادرات النفط الخام مليون برميل/ اليوم		1.890	2.166	2.423.3	2,7	2.9
صادرات المشتقات النفطية مليون برميل/ اليوم		0.005	0.164	0.471.9	غير متوفر	غير متوفر

الجدول من عمل الباحثان بالاستناد الى المصادر الاتية:

1.OPEC (2014) *Annual Statistical Bulletin 2014*

2. Organization of the Petroleum Exporting Countries: *World Oil Outlook 2010*

ويلاحظ من الجدول رقم (2) السابق، ان العراق الذي يحتل المرتبة الخامسة بالاحتياطي المؤكد الذي يبلغ (145) مليار برميل في المدة (2010-2014). في حين ان انتاجه لم يصل الى 3 مليون برميل في اليوم حتى نهاية عام 2012. على العكس من بعض الدول النفطية الاخرى، فعلى سبيل المثال فان السعودية التي تملك ثاني اكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام بعد فنزويلا بواقع 265.4 مليار برميل نهاية عام 2014 ، تنتج 9.9 مليون برميل يوميا في العام نفسه، كما ان الامارات العربية المتحدة تنتج 3.089 مليون برميل يوميا وهي تملك احتياطي مؤكد قدره 97.8 مليار برميل نهاية عام 2014. اما الكويت التي تملك 104 مليار برميل كاحتياطي مؤكد نهاية عام 2014 فانها تنتج 2.682 مليون برميل يوميا. في حين اعلى انتاج وصل اليه العراق كان 3.4 مليون برميل يوميا عام 2014⁶.

وتعني هذه المقارنة ان الانتاج النفطي في العراق لم يواكب الاحتياطي الذي لديه كما حصل في الدول النفطية الاخرى المأخوذة على سبيل المثال لا الحصر. فبينما يشكل الاحتياطي المؤكد السعودي ضعف الاحتياطي المؤكد العراقي يبلغ انتاج الاولى ثلاثة اضعاف الاخيرة. اما الامارات فكان احتياطيها المؤكد اقل من العراق الا ان انتاجها كان اكبر.



اما حول طاقات مصافي التكرير القائمة فالامر ذاته يسري عليها فهي لم تتجاوز 830 ألف برميلا يوميا كما يظهر في الجدول رقم (1)، عام 2010، ومن الطبيعي ان تكون هذه الكمية قد انخفضت بسبب الاحداث الارهابية التي تشهدها البلاد، إذ توقف مصفى ببجي الذي ينتج نحو 300 ألف برميل يوميا عن الانتاج بشكل كامل⁷. وعند مقارنة هذه الطاقة مع الطاقة التكريرية القائمة في المملكة العربية السعودية التي بلغت في نهاية 2013 نحو 2.5 مليون برميل يوميا فان هذه المقارنة ستبين مدى تخلف الصناعة التكريرية في العراق⁸.

ويبلغ استهلاك العراق من المشتقات النفطية عام 2013 (0.9) مليون برميل يوميا، في حين انه يستورد حاليا نحو 50% منها، ومن المتوقع ان تزداد هذه الكمية الى 1.4 مليون برميل يوميا عام 2019 والى حوالي 1.7 مليون برميل يوميا عام 2025 حسب توقعات منظمة اوبك⁹.

ولهذا فان استهلاك المشتقات النفطية يعد تحديا كبيرا امام الاقتصاد العراقي. وان تخطي هذا التحدي يتطلب اهتماما كبيرا بقطاع طاقات المصافي التكريرية وبشكل مخطط ومدرس بعناية فائقة من ناحية الاستثمار المحلي و الاجنبي او استثمارا عراقيا في بلدان اجنبية معينة كالسوق الاسيوية. ويبدو ان دولا في المنطقة تتجه نحو هذه الاستراتيجية كقطر والسعودية¹⁰، كما ان قطر قد ابدت رغبتها الفعلية في الاستثمار في هذا القطاع في العراق¹¹.

المطلب الثالث: خطر سعر النفط

يعرف خطر سعر النفط بانه التذبذبات الحادة والسريعة وغير المتوقعة في اسعار النفط الخام التي تؤدي الى صعوبة في السيطرة على استقرار السياسات الاقتصادية للدولة¹². ويتجه هذا الخطر في اتجاهين:

1- على الدول المصدرة: إذ ان الانخفاض الحاد والسريع وغير المتوقع لاسعار النفط سيؤدي الى انخفاض حاد وسريع وغير متوقع في إيرادات الدولة المصدرة للنفط، وكلما كان اعتماد الدولة على إيرادات النفط اكبر كلما كان تأثيرها بخطر السعر اشد، ومن ثم ستكون الدولة غير قادرة على السيطرة على اوضاعها المالية بالاخص اذا استمر هذا التدهور لمدة طويلة.

2- على الدول المستوردة للنفط: فاذا ما ارتفع سعر النفط بشكل حاد وسريع وغير متوقع فان ذلك سيؤثر على اقتصادات الدول المستوردة للنفط، متمثلا في اختلال ميزانها التجاري، وارتفاع في تكلفة انتاج السلع واسعار الطاقة التي تعتمد على النفط الخام لديها¹³.

عموما فالتركيز هنا ينصب على النوع الاول وهو خطر السعر على الدول المصدرة للنفط، وفي مقدمتها العراق الذي يشكل النفط المصدر الاساس لجميع إيرادات دولته والتي وصلت الى 95% من مجموع إيرادات الدولة¹⁴. بل ان الاقتصاد العراقي من اشد الاقتصادات تأثرا بخطر انخفاض السعر، وبالاخص فيما يتصل بالموازنة العامة الامر الذي دعى صندوق النقد الدولي الى ان يبدي مخاوفه تجاه تأثير هبوط اسعار النفط الخام على موازنة 2015¹⁵.

هذا وقد بدأت اسعار النفط بالتراجع تدريجيا بدءا من نهاية حزيران عام 2014، وقد كان هذا الامر مثيرا لاهتمام المنظمة وبشكل كبير، ولهذا دعت الى عقد اجتماع طارئ في فيينا، الا ان اجتماعها لم يؤثر على الاتجاه الهبوطي لاسعار النفط لانه كان مع الابقاء على سقف الانتاج الجاري وهو 30



مليون برميل يوميا كما هو دون تغيير. بل أدى هذا القرار الى هبوط اكبر في اسعار النفط الخام، كما أدى الى انخفاض في اسهم الشركات النفطية وعمليات البلدان المنتجة للنفط الخام. فقد انخفض خام برنت الى 60 دولارا للبرميل في النصف الثاني من عام 2014 بعد ان كان 110 في النصف الاول من العام نفسه، كما سجل (برنت الاوربي تسجيل الشهر القادم) 59.63 دولارا وبلغ سعر (خام النفط الامريكي غرب تكساس الوسيط) 55.02 دولارا في سوق نيويورك في النصف الثاني من ذلك العام¹⁶.

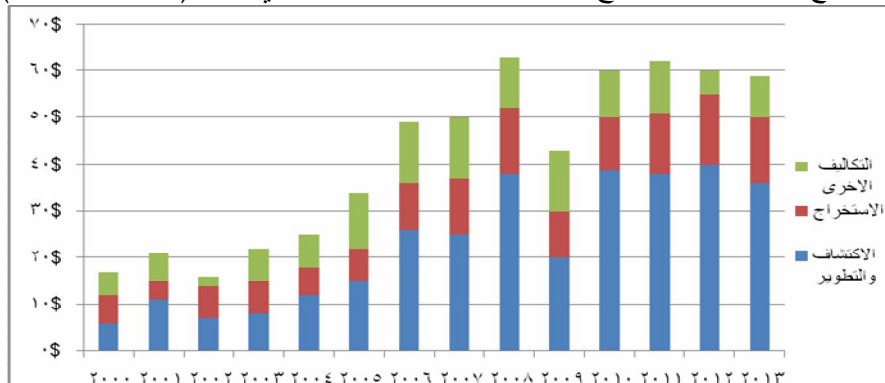
لقد كان لهذا التراجع اسباب رئيسية من اهمها، تراجع النمو في الصين ومنطقة اليورو وزيادة الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية. إذ بقي الاقتصاد الصيني كما هو عند 7.7% بقيمة ناتج محلي اجمالي قدرها 9.31 تريليون دولارا، دون تغيير بين عامي 2012 و 2013 وقد أدى هذا النمو المستقر الى انخفاض في طلب الصين على النفط الخام من 10.88 مليون برميل يوميا عام 2013 الى 10.06 مليون برميل يوميا عام 2014. هذا واستمر الانخفاض في نمو الاقتصاد الصيني عام 2014 الى ان وصل الى 7.3%¹⁷.

اما في منطقة اليورو فعلى الرغم من انتهاء الركود في الربع الثاني من عام 2013، فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو مقداره (- 0.4%) في نهاية العام، وقد ارتفع هذا المعدل الى 0.55% في عام 2014¹⁸.

كذلك فان لانتاج النفط الصخري تأثيرا واضحا على اسعار النفط الخام، فقد مثلت عمليات انتاج النفط الصخري التي انطلقت عام 2008 في الولايات المتحدة قفزة كبيرة جدا، إذ وصلت الى اكثر من 4 ملايين برميل في نهاية عام 2014 ، ومن المتوقع ان تصل الى 4.7 مليون برميل بحلول عام 2020¹⁹.

هذا وترتبط تلك الزيادات في الانتاج بالارتفاع الذي حصل في اسعار النفط الخام، ضمن الباحث عن بدائل اخرى تكون متوسط كلفتها اقل من سعر النفط الخام، وعليه وعبر مقارنة متوسط تكاليف انتاج البرميل الواحد من النفط الصخري مع اسعار النفط الخام في المدة نفسها يظهر هذا الارتباط بشكل واضح.

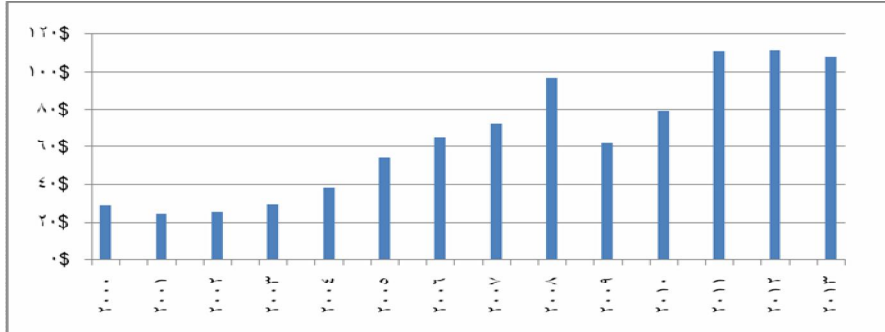
الشكل (2) يوضح متوسط تكاليف انتاج البرميل الواحد من النفط الصخري للمدة (2000 – 2013) بالدولار



Resource: US upstream: cost, price and the unconventional treadmill , EY building a better working world , 2014, pp.1



الشكل (3) يوضح تطور اسعار النفط العالمية للفترة (2000 - 2013) بالدولار



المصدر : الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات

BP Statistical Review of World Energy , 2014 ,

المنشورة على الموقع الالكتروني <http://www.bp.com/statisticalreview>

لقد ادت هذه الزيادات في انتاج النفط الخام الصخري الامريكي الى زيادات غير متوقعة في عرض النفط العالمي، ففي الوقت الذي كان من المتوقع ان ينخفض عرض النفط العالمي بين عامي 2011-2013 بصفة خاصة في المكسيك وايران بسبب العقوبات المفروضة دوليا والجزائر وليبيا بسبب الاوضاع الامنية²⁰، جاءت هذه الزيادات لترفع العرض العالمي من النفط. وبهذا فقد اسهمت الزيادات في انتاج النفط الخام الصخري في الولايات المتحدة الامريكية في استقرار سعر برميل النفط الخام عند متوسط 100 دولار تقريبا في بداية 2014 ثم في انخفاض الاسعار شيئا فشيئا حتى وصلت الى متوسط قدره نحو 55 دولار للبرميل الواحد من النفط الخام.

ويخسر العراق اكثر من مليار دولار سنويا مع كل هبوط في اسعار النفط الخام الذي يصدره مقداره دولار واحد فقط، وهذا ينجر اوتوماتيكا كأثر سيء على الموازنة العامة إذ يفاقم العجز فيها، ويظهر هذا الامر جليا في العجز الذي تعاني منه الموازنة العامة في العراق عام 2015 على الرغم من التقشف المعلن.

ان الذي يفاقم المشكلة اكثر على الاقتصاد العراقي هو ان هذا العجز يوضع على كاهل الانفاق الاستثماري وليس على كاهل الانفاق الاستهلاكي، اي انه يؤدي الى زيادة نسبة الاستهلاك على حساب نسبة الاستثمار، وهذا سيؤدي الى تراجع في عمليات البناء والاعمار في البنى التحتية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني: الموقع العالمي لصادرات النفط العراقية

تبقى عين العالم اجمع مفتوحة على العراق وتترقب ما يحدث فيه لاهميته الاستراتيجية من ناحية الموقع والثروات الطبيعية وفي مقدمتها النفط الخام، ذو المميزات الهامة كالوفرة في الاحتياطي والتنوع بين النفط الثقيل والخفيف، كما ان التكاليف النسبية لاستخراجه تعد منخفضة نسبيا وان كانت قد ارتفعت في ظل انتاج الشركات الفائزة بجولات التراخيص المعروفة. كما تتعدد المنافذ التصديرية في العراق بما تجعله بلدا قادرا على التصدير الى اكثر من سوق في العالم بكلف تصدير اقل نسبيا.

المطلب الاول: الاتجاهات الاله للطلب العالمي على النفط

تعد دراسة الطلب على سلعة معينة من اهم محاور النظرية الاقتصادية إذ بتحديد الطلب من هذه السلعة تتحد السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها حول هذه السلعة. ولان النفط سلعة استراتيجية عالمية



فان دراسة الطلب عليها والتنبؤ بذلك الطلب على المدى القصير والمتوسط والطويل هاجس لجميع المؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية المهمة بالامر .

ويشير تقرير وكالة الطاقة الدولية الى تباطؤ في نمو الطلب العالمي على النفط سنوياً حتى عام 2020، إذ يتوقع التقرير ان يبلغ متوسط الطلب العالمي على النفط 1.2% حتى عام 2020 مرتفعاً عن التباطؤ الاستثنائي الذي حدث عام 2014 ، ولكنه بالنتيجة اقل بكثير من معدلات نمو الطلب العالمي على النفط قبل عام 2008²¹.

بينما توقع تقرير منظمة اوبك ان يزداد الطلب على نفطها الخام نتيجة زيادة الاستهلاك وانخفاض عرض النفط العالمي بالاضافة الى تباطؤ انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الامريكية.

ويتوقع التقرير ان يبلغ الطلب على نفط اوبك 29.2 مليون برميل يومياً خلال العام 2015 الحالي، بينما كان 29.1 مليون برميل خلال العام 2014²².

يمثل الجدول رقم (3) توقعات اوبك للطلب العالمي على النفط على المدى المتوسط وللمدة (2013-2019)، إذ يتوقع التقرير ينخفض طلب دول الاوكاد على النفط الخام من 45.9 مليون برميل يومياً عام 2013 الى 45.2 مليون برميل يومياً عام 2019. ولكن هذا الانخفاض سيعوض من ارتفاعات الطلب على النفط من بلدان اخرى وبالاخص البلدان النامية، إذ سيرتفع طلبها على النفط الخام من 39 مليون برميل يومياً الى 45.4 مليون برميل يومياً وكما يظهر في الجدول.

الجدول (3): توقعات الطلب العالمي على النفط (مليون برميل يومياً) في المدى المتوسط للمدة (2013-2019)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المنطقة							
اوكاد	45.9	45.8	45.8	45.7	45.5	45.3	45.2
البلدان النامية	39	40.1	41.2	42.2	43.2	44.3	45.4
اوربا الشرقية	5.1	5.2	5.2	5.3	5.3	5.4	5.4
العالم	90	91.1	92.3	93.2	94.1	95	96

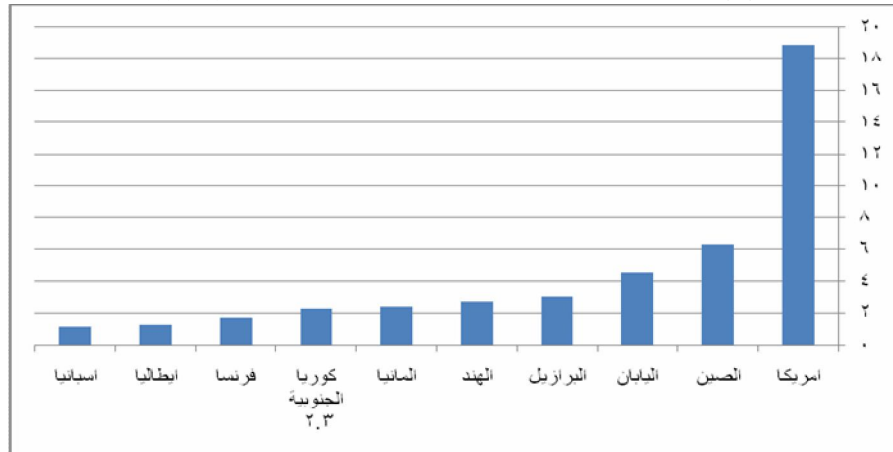
Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries: World Oil Outlook 2014, p9.

اضافة الى ارتفاع في طلب دول اوربا الشرقية وان كان ارتفاعاً بسيطاً في المدى المتوسط حسب توقعات تقرير اوبك وكما يتضح من الجدول رقم (3).

اما اعلى عشرة دول في الطلب على النفط الخام في العالم لعام 2014، فيوضحها الشكل البياني رقم (4)، والذي تظهر فيه الولايات المتحدة الامريكية كأكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بمعدل استهلاك قدره 18.9 مليون برميل يومياً تليها الصين بواقع 6.3 مليون برميل يومياً ما جعل الصين تقفز الى المركز الثاني في استهلاك النفط على حساب اليابان التي تستهلك 4.54 مليون برميل يومياً. كذلك فان البرازيل قفزت في السنوات الاخيرة كمستهلك مهم للنفط على مستوى العالم، ويتقارب استهلاك النفط الخام في كل من الهند والصين والمانيا، فيما تستهلك فرنسا 1.73 مليون برميل يومياً تليها إيطاليا بواقع 1.3 مليون برميل يومياً فاسبانيا التي تستهلك 1.2 مليون برميل يومياً.



الشكل (4): الطلب على النفط لاهم عشرة بلدان فب العالم عام 2014



الشكل من عمل الباحثان بالاستناد الى:

U.S. Energy Information Administration: International Outlook 2013.

المطلب الثاني: اتجاهات الصادرات النفطية العراقية

تتجه الصادرات العراقية بشكل عام الى خمس مناطق رئيسية في العالم، هي الدول العربية، دول الامريكيتين، دول الاتحاد الاوربي، دول اوربا الاخرى، الدول الاسيوية، وتشكل الصادرات النفطية نحو (99.6% - 99.8%) من اجمالي صادراته²².

ويوضح الجدول رقم (4) التوزيع الجغرافي لقيم صادرات العراق للمدة (2010-2012) بقيمة مليون دولار، ويظهر في الجدول ان قيم الصادرات العراقية تزداد باضطراد، إذ ارتفعت من 51.764 مليون دولار عام 2010 الى 94.209 مليون دولار عام 2012 ثم انخفضت الى 89.769 مليون دولار عام 2013. والسبب

الجدول (4): التوزيع الجغرافي لقيم الصادرات العراقية للمدة (2010-2013) (مليون دولار)

السنة	2010	2011	2012	2013
المنطقة				
المجموع العام	51.764	79.681	94.209	89.769
الدول العربية	1.155	2.853	3.156	3.007
دول الامريكيتين	15.886	24.024	25.314	24.121
دول اليورو	11.155	13.801	15.846	15.099
دول اوربا الاخرى	1.289	2.279	4.05	3.86
الدول الاسيوية	21.953	36.310	46.784	44.580
بقية العالم	3.26	4.14	2.704	2.576

المصدر: البنك المركزي العراقي: المديرية العامة للإحصاءات والبحوث، بغداد/ 2014، ص93.

الرئيس في هذا الانخفاض لقيم الصادرات عام 2013 يعود للاوضاع الامنية التي مرت بها البلاد والخلاف الحاد بين الحكومة المركزية واقليم كردستان حول تسليم واردات النفط الى وزارة المالية، وانخفاض الاسعار العالمية للنفط.



كما يظهر من الجدول اعلاه ان الدول الاسيوية تستحوذ على اكثر الصادرات النفطية العراقية بنسبة 49.7%، تليها دول الامريكيتين بنسبة 26.9% بينما تحتل دول الاتحاد الاوربي المركز الثالث في الصادرات العراقية بنسبة 16.9%.

وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم اسواق الصادرات العراقية الى ثلاثة اسواق رئيسية هي: السوق الاسيوية والسوق الامريكية والسوق الاوربية.

ان الاهمية النسبية لهذه الاسواق الثلاثة تستدعي دراستها بشكل اكثر تفصيلا لمعرفة الدول التي يجب ان تحظى بالاهتمام والتنافس مع بقية الشركاء المصدرين للفوز باكبر حصة لديها.

ان السوق التي يجب ان تحظى باهتمام العراق هي السوق الاسيوية وذلك لسببين الاول، انها تستحوذ على ما يقرب من 50% من الصادرات النفطية العراقية، وثانيا لانها ستشهد ارتفاعا ملحوظا في الطلب على النفط حسب توقعات منظمة اوبك على المدى المتوسط والطويل، إذ يرى التقرير ((أن الدول الاسيوية ستشكل نحو 71% من نمو الطلب على النفط في جميع الدول النامية، ما يساعد على دفع إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 96 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2019)).

اما السوق الامريكية فهي وان كانت السوق الثانية بالاهمية بالنسبة للصادرات العراقية الا ان هذه الاهمية ستتضاءل تدريجيا بسبب ارتفاع إنتاج الصخر الزيتي وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية في أمريكا الشمالية التي سوف تهيمن على إمدادات النفط خارج دول أوبك على المدى المتوسط. إذ يتوقع تقرير اوبك أن يرتفع إنتاج النفط الصخري من الولايات المتحدة وكندا من 2.8 مليون برميل في اليوم في عام 2013 إلى 4.7 مليون برميل في اليوم في عام 2020²³. أن إجمالي إنتاج النفط من الولايات المتحدة وكندا سوف يستمر في الارتفاع ليستقر عند 20.8 مليون برميل في اليوم في عام 2030، مدعوما بصورة رئيسة بارتفاع إنتاج الرمال النفطية والوقود الحيوي²⁴.

وبين الجدول رقم (5) اتجاهات صادرات العراق من النفط الخام لعام 2011 حسب الدول العالم الاهم المستوردة للنفط الخام العراقي.

الجدول (5): اتجاهات صادرات العراق من النفط الخام لعام 2011

الدولة	امريكا	اليابان	كوريا الجنوبية	الدول الاوربية	الدول الاسيوية	منطقة المحيط الهادي	جهات غير محددة
الكمية المصدرة	468.5	98.1	235.8	425.6	334	2.3	841.6

(الف برميل يوميا)

Source: World Oil Trade, September, 2012.

من كل العرض السابق تخلص الى ان الاستراتيجية التي على العراق اتباعها في سياسته التصديرية للنفط الخام هي البحث عن الاسواق الاهم في العالم، كالدول الاسيوية والسوق الاوربية، ومحاولة تصدير اكبر حجم ممكن من النفط الخام للحصول على اعلى ما يمكن من الإيرادات النفطية، التي هو بحاجة ماسة لها لبناء تميزته الاقتصادية والاجتماعية، وبالاخص فيما يتصل بالبنى التحتية، مع عدم اهمال الاسواق الصغيرة، كالدول الافريقية ودول الشرق الاوسط التي يظهر ان العراق لا يصدر لها اي مقدار من النفط الخام بل البحث عنها هي الاخرى لتصدير النفط الخام لها. وكل هذا يتطلب زيادات في انتاج النفط الخام وفق ما هو مخطط.



المطلب الثالث: سبل زيادة حجم الإيرادات النفطية

يمثل المدى القصير والمتوسط تحدياً كبيراً أمام الاقتصاد العراقي المعتمد بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، فمع ضآلة قطاعات الانتاج وخاصة الصناعة التحويلية والزراعة، وعدم تشكيّلها قاعدة يمكن للاقتصاد ان يستند عليها، فهي لا تستطيع ان تشغل الا نسبة محدودة من القوى العاملة بسبب ضعف اسهامها في الناتج المحلي التي لا تزيد عن 5% الى 6%²⁵. في حين انها قادرة على استيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة. وعلى ذلك فلا مناص عن الاعتماد على الإيرادات النفطية ومحاولة تتميتها بشتى الوسائل الممكنة على الامد القريب على ان تتم ادراجها بشكل يزيد من الاستثمارات في القطاعات الاخرى.

ان الخطوة الاولى باتجاه زيادة الإيرادات النفطية تتجسد في زيادة الانتاج من النفط الخام، فلا معنى للتحديث عن زيادة في الإيرادات مالم تكن هناك زيادة ملموسة في الانتاج، كما ان هذه الزيادة يجب ان تراعي التكلفة الاقل لانتاج وتصدير برميل النفط الخام الى اقل ما يمكن. وهناك ثلاثة مجالات يمكن من خلالها زيادة هذه الإيرادات وهي:

1- تكامل المدخلات والمخرجات مع قطاع النفط

لا شك ان استخدام النفط الخام كمدخل في القطاعات الوطنية الاخرى سيكون طريقاً مفيداً في زيادة الإيرادات النفطية، إذ من المؤكد ان استغلال النفط الخام داخل حدود البلد اسهل بكثير من استغلاله خارجها، ومن جهة اخرى فانه سيزيد القيمة المضافة التي تمثل الزيادة الحقيقية في الانتاج، كما انه سيخلق فرصاً استثمارية جديدة، وسيعمل على امتصاص البطالة، ويقوم بجذب وتوطين التقنية، وزيادة الخبرات والقدرات الفنية. ومن اهم هذه الصناعات والتي يمتلك فيها العراق تأريخاً جيداً هي صناعة البتروكيماويات، وبالفعل فقد وافق مجلس الوزراء في 12/كانون الثاني/2015 على اتفاقاً بقيمة 11 مليار دولار مع شركة «رويال داتش شل» لإقامة مجمع للبتروكيماويات في البصرة²⁶، وتعد هذه الخطوة بحد ذاتها خطوة في الاتجاه الصحيح على الرغم من عدم توفر البيانات حول حجم الانتاج المتوقع من هذا المجمع وعن كمية النفط الخام والغاز الطبيعي التي سيستخدمها، كما انه اتفاق لا يتسم بالشفافية فيما يتصل بالقضايا البيئية ولا بحجم الايدي العاملة المحلية التي ستعمل في المجمع. وبالتالي فهذه تساؤلات تحتاج الى اجابة من قبل المسؤولين قبل تقييم الاتفاق.

هذا من جانب، ومن جانب اخر فانه من الضروري ان تكون التكاليف حقيقية والاسعار معبرة عن تلك التكاليف، بمعنى ان يكون سعر برميل النفط الخام الذي تزود به الصناعة مساوياً للسعر الذي يباع به في السوق الخارجية، والا فلن تكون هذه الصناعات مجدية بل ستصبح عبئاً جديداً على كاهل الدولة.

2- الصناعات التكريرية

يبلغ استهلاك العراق من المشتقات النفطية عام 2013 (0.9) مليون برميل يومياً ومن المتوقع ان تزداد هذه الكمية الى 1.4 مليون برميل يومياً عام 2019 والى حوالي 1.7 مليون برميل يومياً عام 2025 حسب توقعات منظمة اوبك. في حين ان الانتاج عام 2012 لهذه المشتقات كان 0.8 مليون برميل يومياً، كذلك فإن مجموع الطاقات الإنتاجية للمصافي القائمة هي بحدود 0.81 مليون برميل



يوميا، والمخططة وهي: (القيارة، كركوك، كربلاء، الناصرية، ميسان) ستكون بحدود 1.1 مليون برميل يوميا، وعليه سيبلغ حجم هذه الطاقات نحو 1.9 مليون برميل يوميا، في عام 2025²⁷، هذا على فرض ان ما هو مخطط سينجز بشكل كامل وهو امر مشكوك فيه.

وبين مقارنة بسيطة بين حاجة العراق من المشتقات النفطية المقدرة عام 2025 وهي 1.7 مليون برميل يوميا، وانتاجه المقدر للعام نفسه وهو 1.7 فسنجد ان الفائض سيكون 0.2 مليون برميل يوميا. وهو لا يعد مقدارا معتدا به لزيادة الإيرادات النفطية من خلال صناعة التكرير، وبالتالي فان التركيز على صناعة التكرير المستهدفة من اجل التصدير لن تكون مجدية.

فاذا اضيفت الى هذا الامر مصاعب اخرى متمثلة بتمويل انشاء هذه المصافي، والتي تحتاج الى تهيئة اراضي واسعة، في حين ان سعر الاراضي مرتفع نسبيا في العراق، كما انه يستلزم خبرات فنية وإدارية غالبا ما تستورد من الخارج، اضافة الى المعدات اللازمة، يضاف الى كل ذلك مشاكل المياه المستخدمة والطاقة، وقضايا البيئة من جهة. وتكاليف النقل والتصدير من جهة اخرى. كل ذلك يدعو الى الابتعاد عن الصناعة التكريرية من اجل التصدير في المستقبل، والتفكير بانشاء صناعات مرتبطة بالطاقات التكريرية المنتجة. او القيام بانشاء مصافي في اماكن الاستهلاك المستهدفة والتي تتخطى كل الصعوبات المذكورة آنفا.

3- صادرات النفط الخام

تبقى صادرات النفط الخام السبيل الايسر للعراق من اجل زيادة الإيرادات النفطية، ولكن هذا لا يعني ان زيادة الصادرات ستكون سهلة بالمطلق، فالتنافس على الاسواق المستوردة للنفط الخام حاد، والدول المصدرة للنفط الخام كلها تفكر بالاستغلال الامثل لهذه الاسواق وزيادة حصتها فيها.

فيجب على العراق ان يدخل هذا التنافس وان يضع استراتيجيات وآليات لكي يستحوذ على حصص معتد بها داخل هذه الاسواق، وقد تبين من خلال البحث²⁸، ان السوق الاسيوية يجب ان تحظى بالاهتمام في هذا المجال بشكل اكبر من غيرها، وفي مقدمة هذه الدول الصين التي قفزت مؤخرا لتحتل المركز الثاني عالميا في استهلاك النفط الخام، بواقع 6.3 مليون برميل يوميا في حين ان العراق يسهم في 8% فقط من سد هذا الطلب، وهي النسبة نفسها التي يسدها من طلب كل من الهند واليابان²⁹. ومن المتوقع ان ينخفض طلب اليابان على النفط الخام فيما يرتفع في كل من الصين والهند وبالتالي يجب ان تكون الاخيرتان الدول الاولى بكل ما من شأنه ان يزيد حصة العراق من النفط الخام المصدر اليها.

وهذا لا يعني اهمال بقية الاسواق حتى التي لا حصة للعراق فيها كالدول الافريقية والشرق اوسطية، فلا بد من التوسع بالاسواق في كل مرحلة من مراحل توسع الانتاج.

ان زيادة الصادرات لا تعتمد على زيادة الانتاج فقط، بل تحتاج الى بنية تحتية ملائمة تتمثل بمعالجة النفط الخام وتخليصه من الشوائب ليتطابق مع المواصفات المطلوبة، كما يجب توفير اماكن لحزن النفط الخام تكون ضمن المواصفات هي الاخرى، وتأتي المرحلة الاخيرة وهي مرحلة النقل. فالاهتمام بهذه المراحل يعد الاساس الذي تنكئ عليه اية زيادة في الصادرات النفطية.



الخاتمة

بعد كل العرض السابق خلال البحث، يمكن الرجوع الى فرضيته التي نصت على: (ان العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة وان عليه الاستفادة من هذه الثروة من اجل بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وان افضل السبل لزيادة ايرادات هذه الثروة هي التوسع في انتاج تصدير النفط الخام). وقد ظهر ان هذه الفرضية صحيحة، فقد ثبت ان العراق بلد ريعي وان الريع لا يدل بحد ذاته على خلل اقتصادي في الدولة، بل على العكس من ذلك هو امتياز لها، والذي يعد خلا اقتصاديا هو ان تكون الدولة ريعية. وان التحدي الاكبر الذي تواجهه الدولة الريعية هو الاسلوب الذي ستختاره في ادارة ريعها، إذ يجب ان يكون هذا الاسلوب استراتيجي بعيد الامل يهتم بكيفية تخصيص وادارة العوائد النفطية للأجيال القادمة، كما يجب ان يتضمن هذا الاسلوب عدالة في التوزيع بين الاجيال وتحقيق التنمية المستدامة. واما امتلاك العراق امكانات نفطية هائلة، لا يمكن ان يبقى مكتوف الايدي عن استغلالها امثل استغلال، ولكن الجزء الاكبر من هذه الامكانات مؤشر كاحتياطي وليس كإنتاج، إذ ان الانتاج النفطي العراقي لا يتلاءم مع هذه الامكانات، وبكل تأكيد فقد انجر هذا الامر الى انخفاض في مستوى الصادرات النفطية بالنسبة للامكانات النفطية المتوفرة لدى العراق. وهكذا فلا بد من زيادة الانتاج وزيادة الصادرات من اجل زيادة الايرادات النفطية.

الاستنتاجات

1. اما الاستنتاجات التي خلص اليها البحث فهي:
1. ان السوق الاسيوية اهم الاسواق المستوردة للنفط في الامدين المتوسط والطويل وتقع الصين في مقدمة هذه الدول، وتأتي السوق الاوربية بالدرجة الثانية.
2. ان استخدام النفط الخام كمدخل في القطاعات الوطنية الاخرى سيكون طريقا مفيدا في زيادة الايرادات النفطية بشرط توفر البيانات والشفافية حولها.
3. ان التركيز على صناعة التكرير المستهدفة من اجل التصدير لن تكون مجدية في زيادة ايرادات الثروة النفطية.
4. تبقى صادرات النفط الخام السبيل الايسر للعراق من اجل زيادة الايرادات النفطية.

التوصيات:

1. لان العراق بلد ريعي، فانه من الواجب ان تكون السياسة الاقتصادية له مبنية على المردودات الاقتصادية التي توفر فرصا اكبر لنمو القطاعات غير النفطية، مع استخدام النفط كمورد تمكيني بدلا من كونه مثبطا.
2. يجب ان تعمل الدولة على زيادة القدرة على الاستثمار وبالاخص في قطاع البناء والتشييد على نطاق واسع وبتقنيات واساليب ادارة متطورة، وهذه يجب ان تكون ذاتية وتمتلك وطنياً.
3. يجب تنفيذ المخطط من زيادة الانتاج من النفط الخام وايلاء هذا الملف الاهتمام اللازم وبالبحث عن سبل خفض تكاليف الانتاج، كما يجب الاهتمام بقضايا تنقية وخزن ونقل النفط الخام.
4. كخطوة لاحقة لزيادة الانتاج فان الاستراتيجية التي على العراق اتباعها في سياسته التصديرية للنفط الخام هي البحث عن الاسواق الاهم في العالم، كالدول الاسيوية والسوق الاوربية، ومحاولة تصدير اكبر حجم ممكن من النفط الخام للحصول على اعلى ما يمكن من الايرادات النفطية.



الهوامش

- (1) د. حسن لطيف الزبيدي: ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2012، ص 55.
- (2) فايز ابراهيم الحبيب: مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، الرياض، 2001، ص 165.
- (3) قانون الخدمة المدنية، الفصلان الثالث والرابع، صص 16-40.
- (4) الامريكية للتنمية الدولية، برنامج تجارة التنمية الاقتصادية في المحافظات/ العراق، مصدر السابق نفسه، ص 14.
- (5) المعلومات متاحة على موقع منظمة اوپك. http://www.opec.org/opec_web/en
- (6) OPEC (2014) Annual Statistical Bulletin 2014 .
- (7) المعلومات متاحة على موقع وزارة النفط العراقية:
- (8) OPEC (2014) Annual Statistical Bulletin 2014.
- (9) جريدة المدى، العدد 3309 - الثلاثاء، 10 آذار 2015 متاح على الرابط <http://www.almadapaper.net/ar/news/481874>
- (10) Organization of the Petroleum Exporting Countries: World Oil Outlook 2014, p216.
- (11) AT Kearney (2012) 'Refining 2021 : Who Will Be in the Game ? ', May , مرجع 7. الارتباط التشعبي غير صالح.
- (12) د. علي مرزا: تصدير المنتجات النفطية وتصدير، متاح على: <http://iraqieconomists.net/ar/2014/01/12/>
- (13) James A. Daniel: Hedging government oil price risk, international monetary fund, 2001, p3.
- (14) Suthakan A. Satyanary and Eduardo S. Satt: Trade-off from hedging oil price risk in Ecuador world bank, 1997, p4.
- (15) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية: سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، 2014، ص 11.
- (16) IMF Survey: More Efficient Public Investment In Iraq, November, 2014, P2.
- (17) www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic/currentreport: Oil prices rebounded from near six-year lows touched in January as ... Brent was trading at \$58.25/bbl - roughly 50% below its June 2014 peak.
- (18) FACTS Global Energy: Global Trade Information Services, 2015, p12.
- (19) EUROSTAT: Statistic A-Z, <http://ec.europa.eu/eurostat/data/statistics-a-z/abc>.
- (20) www.iea.org/oilmarketreport/omrpublic/currentreport: Oil prices rebounded from near six-year lows touched in January, obid.
- (21) Organization of the Petroleum Exporting Countries: World Oil Outlook 2010, p210.
- (22) The World Energy Outlook 2015 (WEO-2015) will present projections through 2040 based on the latest data and market developments.
- (23) صديقة باقر عبد الله: الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، وزارة التخطيط، بغداد، 2012، ص 7.
- (24) Organization of the Petroleum Exporting Countries: World Oil Outlook 2014.
- (25) صديقة باقر عبد الله: مصدر سابق، ص 9.
- (26) د. علي مرزا: مصدر سابق، ص 9.
- (27) راجع المحور الاول الفقرة ثانيا.
- (28) FACTS Global Energy: